

العنوان:	صرف الممنوع من الصرف
المؤلف الرئيسي:	المذهان، صالح فليح زعل
مؤلفين آخرين:	اللبيدي، محمد سمير نجيب عبد الباقي (مشرف)
التاريخ الميلادي:	2010
موقع:	عمان
الصفحات:	1 - 156
رقم MD:	540902
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة الشرق الأوسط
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	الأردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الصرف ، الممنوع من الصرف، الإعراب، اللغة العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/540902

صرف الممنوع من الصرف

Declining Indeclinable Nouns

إعداد الطالب

صالح فليح زعل المذهان

إشراف الدكتور

"محمد سمير" نجيب عبد الباقي اللبدي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو

قسم اللغة العربية

كلية الآداب

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

أيار / 2010م

تفويض

أنا الطالب : صالح فليح زعل المذهان أفوض جامعة الشرق الأوسط
للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات
أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند
طلبها .

الاسم :

التاريخ :

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها صرف الممنوع من الصرف وأجيزت

بتاريخ 26 / 5 / 2010 م .

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة :	
	الدكتور: عودة خليل أبو عودة رئيساً	1
	الدكتور: "محمد سمير " نجيب اللبدي مشرفاً	2
	الأستاذ الدكتور : إسماعيل عمايرة مناقشاً خارجياً	3

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم التقدير لأستاذي الفاضل صاحب الخلق العظيم الدكتور " محمد سمير" اللبدي على ما بذله من جهد ، وما قدّمه من توجيهات قيمة لإخراج هذه الرسالة .

وأشكر لأساتذتي في قسم اللغة العربية في جامعة الشرق الأوسط الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف زهدي ، والدكتور عمر الأسعد ، والدكتور عودة أبو عودة ، والأستاذ الدكتور سعود عبد الجابر ؛ لما قدموه من عون ومساعدة أثناء دراستي في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا . فجزاهم الله عني خير الجزاء .

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله تعالى

وإلى والدتي أطال الله في عمرها

وإلى الأخوة والأخوات

وإلى زوجتي وأبنائي : محمد ، وسليبييل ، وهداية

أهدي هذا العمل المتواضع

الفهرس

أ.....	العنوان
ب.....	التفويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	الشكر
هـ.....	الإهداء
و.....	الفهرس
ز.....	الملخص باللغة العربية
ح.....	الملخص باللغة الإنجليزية
1.....	مقدمة الدراسة
11.....	الفصل التمهيدي
35.....	الفصل الأول : صرف الممنوع من الصرف في القرآن وقراءاته
79.....	الفصل الثاني : صرف الممنوع من الصرف في الحديث
99.....	الفصل الثالث : صرف الممنوع من الصرف في الشعر
137.....	النتائج والتوصيات
141.....	المصادر والمراجع
152.....	فهرس الآيات القرآنية
153.....	فهرس الأحاديث
155.....	فهرس القوافي

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الفصل - رقم الشكل
134	قبائل تذهب إلى صرف الممنوع مطلقاً	الثالث - 1
135	القبائل العربية قبيل الإسلام	الثالث - 2

ملخص الدراسة باللغة العربية

صرف الممنوع من الصرف

إعداد الطالب : صالح فليح زعل المذهان

إشراف الدكتور " محمد سمير " نجيب عبد الباقي اللبدي

دراسة علمية عن صرف الممنوع من الصرف حاولتُ فيها توجيه الشواهد النحوية التي صرّفتُ الممنوع من الصرف توجيهًا صحيحًا ، لأثبت من خلال ذلك أنَّ صرف الممنوع من الصرف لا ينبغي أن يُحال إلى الاضطرار أو إلى التناسب ؛ لأنَّه لغة عربية فصيحة ، لكنَّها لا ترقى إلى مستوى القاعدة .

وتقع هذه الدراسة في مجال الممنوع من الصرف وبخاصة صرف الممنوع من الصرف الذي يُحيله النحاة والمفسرون إلى التناسب حيناً وبخاصة في ما ورد منه في القرآن الكريم ، وإلى الشذوذ والاضطرار حيناً آخر في ما ورد في غيره . وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، فسار على نهج النحاة القدامى في شرح الشواهد النحوية فيذكر موطن الشاهد ، ووجه الاستشهاد .

وتتبع الباحث شواهد الممنوع من الصرف في القرآن الكريم وقراءاته ، وفي الحديث النبوي الشريف ، وذكر آراء النحاة وتوجيهاتهم في صرف الممنوع من الصرف ، فوجد أنَّ من النحاة من علل صرف الممنوع من الصرف بأنَّه للتناسب والمزاوجة ، ومنهم من علَّله صرف الممنوع من الصرف بتأثر القراء برواية الشعر ؛ إذ اعتادت ألسنتهم صرف الممنوع من الصرف تأثراً برواية الشعر .

وخلص الباحث إلى أنَّ هذه التوجيهات لا ترقى إلى الدليل والبرهان والحجة ، وتبين له أنَّ صرف الممنوع من الصرف لم يكن إلا لغة عربية فصيحة صرفت الممنوع من الصرف مطلقاً ، وما صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم وقراءاته ، إلا دليل على فصاحة هذه اللغة .

ثمَّ إنَّ الباحث قام بتقطيع الشواهد الشعرية تقطيعاً عروضياً ، فتبين له أنَّ صرف الممنوع من الصرف فيها لم تكن غايته المحافظة على الوزن العروضي ، وأنَّ الشاعر لم يُضطر إلى صرفه ؛ ليستقيم له الوزن ؛ فالوزن العروضي قد يستقيم سواء أٌصرف الشاعر الممنوع من الصرف أم منعه من الصرف .

وتوصل الباحث إلى أنَّ الشعراء الذين صرفوا الممنوع من الصرف في هذه الدراسة جُلُّهم من القبائل العربية التي كانت تسكن وسط الجزيرة العربية ، وهي قبائل ينتهي نسبها إلى قبيلة عدنان ، وأنَّ الشعراء الآخرين ينتمون إلى قبائل ينتهي نسبها إلى قبيلة قحطان .

ويرجح الباحث أنَّ اللغة التي تصرف الممنوع من الصرف هي لغة عربية فصيحة عدنانية ، وقد بقيت آثار هذه اللغة عند الشعراء ، فظهرت بعض مظاهرها في أشعارهم ومن هذه المظاهر صرف الممنوع من الصرف . كما يرجح الباحث أنَّ الشعراء القحطانيين الذين صرفوا الممنوع من الصرف قد تأثروا باللغة العدنانية نتيجة تجاور بعض القبائل القحطانية والقبائل العدنانية ؛ إذ نشأ صراع لغوي بين لغات هذه القبائل .

Abstract

The researcher examined examples of diptotes (not fully declined) in the Holy Quran and its seven readings. Literature review revealed that syntactians have two views regarding the treatment of diptotes as triptotes (fully declined): The first is to maintain proportionality and pairing. The second view attributed the treatment of diptotes as triptotes to the Holy Quran reciters who were influenced by the narration of Arabic Poetry.

The researcher concluded that the former views do not reach the level of evidence or argument. The researcher found that the use of the three case endings with diptotes is a genuine part of Classical Arabic.

The researcher examined examples of diptotes Hadith (narrations of the prophet Mohammad). These examples show that adding the three case endings to diptotes in Hadith does not maintain proportionality and pairing as some syntactians claimed. The researcher concluded that using case endings with diptotes is not an exceptional rule in Classical Arabic.

In order to prove this claim, The researcher examined examples of diptotes in Arabic poetry. In Arabic Poetry, the number of measuring units (tafilah) in each verse should be observed carefully by the poet. The addition of one vowel or consonant might change the meter. However, the researcher found that adding the three case endings to diptotes in poetry was not used to keep the meter of the poem. The meter remains the same in both cases.

The researcher concluded that the poets who added the three case endings to diptotes are mainly from Arab tribes, who lived in the middle of the Arabian Peninsula. The origin of these tribes can be traced back to Adnan tribe. Poets who did not add the three case endings to diptotes can be traced back to Qahtan tribe.

It is likely that adding the three case endings to diptotes can be traced back to the Classical Arabic spoken by Adnan tribe. Qahtani poets who added the three case endings to diptotes are likely influenced by the Classical Arabic spoken by Adnan tribes as a result of contact between these tribes.

المقدمة

التمهيد :

يعد الممنوع من الصرف أحد المباحث النحوية المهمة في اللغة العربية ، فهو الاسم المعرب الذي لا يلحقه التنوين ، وإنْ جُرَّ كانت علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة . فلا تكون الكسرة علامة جره إلا إذا اقترن بـ (أل) التعريف ، أو أُضيف . أمّا التنوين فلا يلحقه ألّبتة ، سواء أكان معرفاً بـ (أل) أم مضافاً .

والأسماء التي تُمنع من الصرف نوعان : نوع يُمنع من الصرف لعلّة واحدة وهي الأسماء المنتهية بـ ألف التأنيث ، وصيغة منتهى الجموع ، ونوع آخر يُمنع لعلتين مجتمعتين إحداهما علة معنوية ، والأخرى علة لفظية ، ويشمل هذا النوع العلم المركب تركيباً مزجياً نحو : حضرموت ، والعلم المزيد بـ ألف ونون زائدتين نحو عثمان ، والعلم المختوم بـ تاء التأنيث نحو : فاطمة ، وطلحة ، والعلم الأعجمي نحو : إبراهيم ، والعلم المعدول نحو عمر ، والعلم الموازن للفعل ، نحو : يزيد ، وتُمنع الصفة إذا كانت مختومة بـ ألف ونون زائدتين ، نحو : عطشان ، أو كانت على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، نحو : أحمر حمراء أو كانت معدولة نحو : أخر .

موضوع الدراسة (مشكلة الدراسة) :

وقد وردت ألفاظ في القرآن الكريم على غير ما هو مألوف لقاعدة الممنوع من الصرف التي تقضي بحجب التنوين عن كل ما توافرت له أسباب هذا الحجب ، ومن هذه الألفاظ (سلسلاً) في قول الله - تبارك و تعالى - : " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا " ¹ ، و (قواريراً) في قول الله تبارك و تعالى - : " وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَنِيَّةٍ مِنْ فَضَّةٍ

¹ - سورة الإنسان : 76 : 4 . وضبطت الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا " .

وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿٥٦﴾ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا¹ . وهذه قراءة متواترة ، قرأ بها الإمام الكسائي ، والإمام نافع المدني ، وهشام ، وأبو جعفر المدني ، وشعبة² . وهي قراءة سبعية . وقد خالفت هذه الألفاظ قاعدة الممنوع من الصرف ؛ لأنها جاءت منونة مع أنها على صيغة منتهى الجموع الممنوعة من الصرف ، وقد علل النحاة ذلك بتناسب هذه الألفاظ مع ما يجاورها .

ومن الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم مغايرة لقاعدة الممنوع من الصرف (سبأ) في قوله - عز وجل - " فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ "³ ، وذكر المفسرون وعلماء النحو أن لفظ (سبأ) يصرف تارة ويمنع تارة أخرى ومنها (ثمود) في قوله - عز وجل - " كَأَنَّ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودٍ "⁴ وهذه قراءة الإمام الكسائي . وقد وجه القراء والنحاة هذه القراءات توجيهات مختلفة ، فمنهم من قال : صرفت هذه الألفاظ للتناسب ، وهو ما يسميه أهل اللغة بالإلتباس

¹ - سورة الإنسان : 76 : 15 . وضبطت الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم " وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَنْبِيَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿٥٦﴾ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا " .

² - انظر : كتاب السبعة : 663 ، النشر : 295/2 ، تحبير التيسير في القراءات العشر : 599 ، التذكرة في القراءات لابن غلبون : 524 ، حجة القراءات : 737 وما بعدها ، التيسير في القراءات : 217 المستتير 663 ، الإمتاع في القراءات العشر : 479 ، فتح الوصيد في شرح القصيد : 2 / 499 وما بعدها شرح الفاسي : 45/3 ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : 429 ، البدور الزاهرة 340 الوافي في شرح الشاطبية : 307 .

³ - سورة النمل : 27 : 22 . كذلك في سورة سبأ : 34 : 15 .

⁴ - سورة هود : 11 : 68 . وضبطت الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم " كَأَنَّ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودٍ " .

والمزاوجة¹ . ومنهم من قال : إنَّ القراء قد تأثروا برواية الشعر ، فاعتادت ألسنتهم صرف الممنوع من الصرف تأثراً برواية الشعر² .

والحق أنَّ هذه التوجيهات لا تثبت أمام البحث العلمي ، فهي توجيهات لا ترقى إلى الدليل والبرهان والحجة ، فأما القول بالتناسب فمردود ؛ لأنَّ هذه الألفاظ ليس بينها وبين ما قبلها ، أو ما بعدها تناسب في فواصل الآيات ، أمّا دعوى أنَّ القراء قد اعتادت ألسنتهم صرف الممنوع من الصرف تأثراً برواية الشعر ، فهذا كلام مردود ، ومرفوض أيضاً فقد وردت شواهد شعرية صرفت الممنوع من الصرف ، فعَلَّ النحاة هذه الشواهد بأنَّها ضرورة شعرية . وسيُناقش الباحث هذا القول ويدحضه ؛ لأنَّ العادة اللسانية ليست مبرراً للخروج عن المؤلف وبخاصة في القرآن الكريم .

غاية الدراسة :

غاية هذه الدراسة أنْ تقدم إلى دراسة عن صرف الممنوع من الصرف ، وأنْ توجه هذه القراءات توجيهاً صحيحاً مدعماً بالأدلة العلمية ، وتثبت من خلال ذلك أنَّ صرف الممنوع من الصرف لا ينبغي أنْ يُحال إلى الاضطرار ، أو إلى التناسب ؛ لأنَّه لغة عربية فصيحة وهذه القراءات متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أجمعت الأمة على صحتها وتناقلتها جيلاً بعد جيل إلى أنْ وصلت إلينا ، وأنَّ أمر هذه القراءات معلوم باليقين الذي لا تشوبه الظنون ولا يتطرق إليه الارتياب لتوافر شروط القراءة الصحيحة فيه كما وضعها

¹ - معاني القرآن وإعرابه : 5 / 260 .

² - الكشف : 5 / 320 .

العلماء ، وهي " ما اجتمعت فيها ثلاث خلال : أن تتواتر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأن توافق اللغة العربية ولو بوجه ، وأن توافق المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ¹ .

أهمية الدراسة :

تقدم هذه الدراسة تصورًا علميًا واضحًا لصرف الممنوع من الصرف ، ويبين الباحث فيها أن صرف الممنوع من الصرف لم يكن للتناسب ، ولا للضرورة الشعرية ، ولا لكونه شاذًا لا يقاس عليه كما قرر النحاة .

وإنما يمثل لغة فصيحة من لغات العرب ، وهو ما يقوم به الباحث ؛ لإثبات فصاحتها من خلال الشواهد النحوية ، معتمدًا على القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية المتواترة ومستأنسًا في الوقت نفسه بالقراءات الشاذة ، كما يعتمد على الأحاديث النبوية الشريفة المتواترة ، وكلام العرب من فترات الاحتجاج .

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها دراسة علمية لصرف الممنوع من الصرف إذ إن الدراسات السابقة قد أشارت لهذه المسألة إشارات سريعة غير وافية لم تتجاوز الصفحة أو الصفحتين ، فجاءت هذه الدراسة ؛ لتسد فراغ ما قبلها من الدراسات بما هي عليه من علمية وافية مدعمة بالأدلة العلمية ، والشواهد النحوية ، كما أسلفت ومنبهًا في الوقت نفسه إلى ما ذكره بعض المحدثين من أن الممنوع من الصرف مسألة تطويرية لقواعد اللغة العربية ومنهم الدكتور عبده الراجحي في كتابه (اللهجات العربية في القراءات القرآنية) .

¹ - شرح الفاسي على الشاطبية : 1 / 38 .

المصطلحات :

الاسم الممنوع من الصرف : " هو الاسم الفاقد للتنوين ، الذي تكون فيه علتان فرعيتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما¹ .

الصرف : " التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكنَ ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف وللعل ، كزيد و فرس² .

التنوين : " وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد³ .

القراءات في الاصطلاح : " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، أو كيفيتها من تخفيف ، وتشديد وغيرهما ، وقيل في تعريفها : " علم يعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في أحوال النطق به من حيث السماع⁴ ، وأوّل مَنْ دَوّن في القراءات القرآنية أبو عبيد القاسم بن سلام ت 225 هـ .

الضرورة الشعرية : قال أبو سعيد السيرافي " اعلم أن الشعر لما كان كلامًا موزونًا تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرج به عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان ، وغير ذلك مما لا يُستجاز في الكلم مثله ، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم به لاحقًا ، ومتى وُجد هذا في شعر كان ساقطًا ولم يدخل في ضرورة الشعر⁵ .

¹ - انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 4 / 107 .

² - المرجع السابق : 4 / 106 .

³ - مغني اللبيب : 2 / 392 .

⁴ - شرح الفاسي على الشاطبية : 1 / 24 .

⁵ - ما يحتمل الشعر من الضرورة : 34 ، انظر ضرائر الشعر : 13 .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف للضرورة قول الفرزدق :

هَذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلُهُ بَجْدِهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا¹

البحر البسيط

هَازِبْنَا	طَمَتْنِ	إِنِّكُنْتَجَا	هَلَهُو
°//°/°/	°//	°//°/°/	°//
مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

فلو منع الشاعر العلم المؤنث من الصرف لاختل الوزن العروضي ، ولأصبحت التفعيلة الثانية (///) وهذه التفعيلة ليست من تفعيلات البحر البسيط .

مجتمع الدراسة :

تقع هذه الدراسة في مجال صرف الممنوع من الصرف وبخاصة صرف الممنوع من الصرف الذي يُحيله النحاة والمفسرون إلى التناسب حيناً وبخاصة في ما ورد منه في القرآن الكريم ، وإلى الشذوذ والاضطرار في ما ورد في غيره حيناً آخر .

منهجية الدراسة :

أمّا منهجية الدراسة فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، فإن كان الشاهد من الشواهد الشعرية ، قَطَعَ البيت تقطيعاً عروضياً ؛ لئيبين أن صرف الممنوع من الصرف لم يكن للضرورة الشعرية في كثير من الأحيان ، ولا لإقامة الوزن كما زعم النحاة ، بل جاء لغة فصيحة من لغات العرب .

الدراسات السابقة :

ومن الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ، وكان لها في البحث حظ وافر من الاطلاع والمراجعة :

¹ - شرح ديوان الفرزدق : 353 .

- دراسة لعفيف دمشقية (1978) بعنوان : أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي .

خلص إلى أنَّ الممنوع من الصرف ربُّما لا يكون من بنية اللغة العربية في الأساس وأنَّ قضية الضرورة الشعرية - في رأيه - بدعة من البدع التي أتى بها النحاة دعمًا لما قعدوه من القواعد وفرضوه على اللغة من أصول ، وأنَّ هناك أكثر من دليل على أنَّ قراءة المنع من الصرف في بعض الصيغ سواء ما كان منها عربيًّا وما ليس بعربي متأخرة في الزمن على قراءة الصرف وأبرز هذه الأدلة وأقواها التزام كتيبة المصاحف العثمانية برسم الألف الحامل لتتوين النصب بعد كل صيغة من الصيغ المعتبرة من الصرف في رأي النحاة ¹.

- دراسة لمحمد حماسة (1979) بعنوان : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية

توصل في هذه الدراسة إلى أنَّ مصطلح الضرورة الشعرية مصطلح لا يُمثل واقعًا لغويًّا حقيقيًّا ، وقد اضطر النحاة إليها اضطرارًا ، نتيجة للمنهج الذي سلكوه في جمع اللغة والتعقيد لها . وخلص إلى أنَّ بعض ما يُسميه النحاة ضرورة إنما هو استعمال لهجي لبعض القبائل ، وتسرب إلى اللغة المشتركة ، ولم يقبله قياس النحاة ، فحكموا عليه بالضرورة إراحة لأنفسهم من عناء بحثه ، وأنَّ بعض ما يسميه النحاة ضرورة ليس في الحقيقة والواقع اللغوي كذلك ؛ لأنَّ له نظائر في القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، والحديث النبوي والاستعمالات النثرية ².

- دراسة لأميل يعقوب (1992م) بعنوان : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة

والواقع اللغوي .

¹ - أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي : 166 .

² - انظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : 697 .

خلص إلى رفض التعليل النحوي بعامة ، وعلل الممنوع من الصرف بشكل خاص فقد عقد فصلاً كاملاً ناقش فيه علل الممنوع من الصرف علة علة ، وأثبت بطلانها ودعا إلى الأخذ بالمنهج الوصفي الاستقرائي في دراسة النحو ، ورفض في الوقت نفسه الدعوات التي دعت إلى صرف الممنوع من الصرف ؛ إذ إنها لا تتماشى مع المنهج الوصفي كما أنها ستؤدي إلى دعوات أخرى هدفها التبسيط والتيسير أيضاً فيؤدي في النهاية إلى لغة مختلفة عن اللغة العربية الفصيحة¹ .

• دراسة للراجحي (2008) بعنوان : اللهجات العربية في القراءات القرآنية .

رجح أن تعليل النحاة لصرف الممنوع من الصرف في القراءات القرآنية بالتناسب بعيد عن الواقع اللغوي ؛ إذ إنَّ صرف الممنوع من الصرف كانت لهجة من اللهجات ويمكن أن تنسب " هذه اللهجة إلى البادية في وسط الجزيرة العربية ، ولعلَّ هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية حيث لا تعرف اللهجة بين اسم وآخر والتفريق متأخر عن عدمه² " .

أمَّا الدراسات الأخرى بمجموعها فلم تتطرق إلى مناقشة الشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف ، وخالفت القواعد النحوية التي قعدها النحاة السابقون فكل ما جاءت به الدراسات السابقة هو إعادة لما ذكره النحاة الأوائل عن الممنوع من الصرف وتوجيههم للشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف للتناسب أو للضرورة الشعرية ، أو شاذة لا يقاس عليها ، وقد جاءت إشارات سريعة لصرف الممنوع من الصرف في كتب النحاة

¹ - انظر : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : 281 ،

² - اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 185 .

المعاصرين ، ولكنها لم تتجاوز الصفحة ، أو الصفحتين فكان لا بد من دراسة تناقش هذه الشواهد النحوية على أسس علمية ، وتضع لها توجيهًا نحويًا دقيقًا .

وبناء على ما سبق ؛ فإنَّ هذه الدراسة لا تتكر الضرورة الشعرية إذا اقتضاها الوزن غير أنَّ ثمة أبياتاً وردت عن العرب قد صرفت الممنوع من الصرف ، وأنَّه لا مبرر لإغفالها أو صرف النظر عنها ، وهو ما أراد الباحث إثباته في رسالته ، مؤكِّدًا أنَّ صرف الممنوع لغة فصيحة من لغات العرب القديمة .

الفصل التمهيدي

الممنوع من الصرف وعقله

الممنوع من الصرف وعلة

قسّم النحاة الكلمة في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف وجعلوا لكل قسم منها علامات يُعرف بها ، فالاسم : ما دلّ على مسمّى ، والفعل : ما دلّ على حدث مقترن بزمن ، والحرف ما دلّ على معنى في غيره¹ .

فمن علامات الفعل قبوله ضمائر الرفع المتحركة ، وتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد ، وحرفي التسويف ، والضمائر الحركية ، أمّا الاسم فمن علاماته قبوله الإسناد والجر والتنوين والنداء ، والحرف يُعرف بأنّه لا يحسن فيه شيء من هذه العلامات .

والاسم عند النحاة له أقسام كثيرة فيُقسّم من حيث البناء والإعراب إلى مبني ومعرب ويُقسّم من حيث الصحة والاعتلال إلى معتل وصحيح ، ويُقسّم من حيث العدد إلى مفرد ومثنى وجمع ، ويُقسّم من حيث التعريف والتكثير إلى معرفة ونكرة .

وموضوعنا في هذه الدراسة هو الاسم المعرب وهو الاسم الذي يتغير آخره وفق العوامل الداخلة عليه ، وهذا الاسم نوعان : نوع يدخله التنوين ، ويُسمّى الاسم المتمكن والنوع الثاني : لا يدخله التنوين ألبتة ، ويمتنع وجود التنوين فيه ، وهو الاسم المتمكن غير أمكن ويُسمّى بعض النحاة الاسم الممنوع من الصرف ، وبهذا الاسم اشتهر بين النحاة² .

ويرى النحاة أنّ الاسم المتمكن هو الاسم الذي يقبل التنوين ، وهذا دليل على أنّه متمكن في الاسمية ، "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لِمَا يستتقلون"³ ، " وتمكنه من باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبني ، ولا الفعل فيُمنع

¹ - انظر شرح جمل الزجاجي : 1 / 9 .

² - انظر المرجع السابق : 1 / 22 .

³ - الكتاب : 1 / 22 .

الصرف¹ . أمّا الاسم المتمكن غير أمكن فهو الاسم الذي حُرِمَ التتوين لعلّة ، " فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ؛ لأنّه إنّما فعل ذلك به لأنّه ليس له تمكن غيره ، كما أنّ الفعل ليس له تمكن الاسم² .

معنى الصرف

يرى اللغويون أنّ معنى الصرف في اللغة : ردُّ الشيء عن وجهه ، والصرفُ التوبةُ يقال : لا يُقبلُ منه صرفٌ ولا عدلٌ ، وقال تعالى : " فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا³ " ، وقد جاء في الحديث : من طلب صرفَ الحديث⁴ ، قال أبو عبيد : صرفُ الحديثِ تزيينه بالزيادة فيه ، وصرفتُ الرجلَ عني فأنصرفَ ... والمنصرفُ قد يكون مكاناً ، وقد يكون مصدراً⁵ والصرف عند الخليل التتوين ، فيقول : " وصرف الكلمة : إجراؤها بالتتوين⁶ .

الصرف اصطلاحاً :

انقسم النحاة في تعريف الصرف إلى مذهبين : المذهب الأول يرى أنّ الصرف هو التتوين ، وأمّا المذهب الثاني فيرى أنّ الصرف هو التتوين والجر معاً⁷ .

¹ - الموضح المبين في أقسام التتوين : 52 .

² - الكتاب : 1 / 23 .

³ - سورة الفرقان : 25 : 19 ، قال تعالى : " فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نَفْسَهُ عَذَابًا كَبِيرًا " .

⁴ - ونص الحديث " مَنْ طَلَبَ صَرْفَ الْحَدِيثِ يَبْتَغِي بِهِ إِقْبَالَ وَجْهِ النَّاسِ إِلَيْهِ " غريب الحديث لابن الجوزي : باب الصاد مع الراء .

⁵ - انظر : الصحاح ، ولسان العرب ، والقاموس المحيط ، وتاج العروس : مادة (صرف) .

⁶ - العين : مادة (ص ، ر ، ف) .

⁷ - وقد ناقش أبو البقاء العكبري هذا الخلاف فيقول : " حجة الأولين من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّه معنى ينبئ عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه ما لا يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله ، وبيانه أنّ الصرف في اللغة : هو الصوت الضعيف ، كقولهم : صرف ناب البعير ، وصرفت البكرة ، ومنه صريف القلم والنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة ، كغنة الأشياء التي ذكرنا ، وأمّا الجر فليس صوته مشبهاً لما ذكرنا لأنّه حركة ، فلم يكن صرفاً كسائر الحركات ، ألا ترى أنّ الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ولا تُسمّى =

ولعلَّ المذهب الأوَّل هو الرأي الراجح ، وهو مذهب المحققين ، ومنَ الذين قالوا بهذا الرأي الخليل بن أحمد ، والمبرد ، وأبو البركات الأنباري ، وابن هشام ، وابن عقيل¹ ، وبناء على هذا القول فإنَّ " الصرف هو التتوين وحده ؛ لأنَّه صوت يلحق آخر الاسم "².

وقد ذكر النحاة عللاً منعت الاسم غير المتمكن من الصرف " وهي تسع ، وإنَّما انحصرت فيها ؛ لأنَّ النحاة سبروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً فوجدوها تسعاً وجميعها قوله :

إِذَا اثْنَانِ مِنْ تِسْعِ الْمَمَّا بِلَفْظَةٍ فَدَعَّ صَرْفَهَا وَهِيَ : الزِّيَادَةُ وَالصِّفَةُ

= صرفاً والوجه الثاني: وهو أنَّ الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جر في موضع الجر، ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة إليه ، وذلك أنَّ التتوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن والوزن يقوم به سواء أكرس ما قبله أم فُتح فلماً كُسر حين نَوَّنَ علَّم أنَّه ليس من الصرف ، لأنَّ المانع من الصرف قائم ، وموضع المخالفة لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن فيجب أن يختص به الوجه الثالث: أنَّ ما فيه الألف واللام لو أُضيفَ لكُسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدلُّ على أنَّ الجر سقط تبعاً لسقوط التتوين بسبب مشابهة الاسم الفعل، والتتوين سقط لعلَّة أخرى فينبغي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعاً له، واحتج الآخرون من وجهين : أحدهما: أنَّ الصرف من التصرف وهو التقلب في الجهات وبالجر يزداد تقلب الاسم في الإعراب فكان من الصرف والثاني: إنَّه اشتهر في عرف النحويين أنَّ غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التتوين، وهذا حد فيجب أن يكون الحد داخلاً في المحدود . والجواب: عن الأوَّل من وجهين: أحدهما: أنَّ اشتقاق الصرف ممَّا ذكرناه لا ممَّا ذكروا وهو أقرب إلى الاشتقاق ، والثاني : أنَّ تقلُّبَ الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفاً وكذلك تقلُّبَ الفعل بالاشتقاق لا يسمى صرفاً ، وإنَّما يُسمَّى تصرفاً وتصريفاً وأمَّا ما اشتهر في عرف النحويين فليس بتحديد للصرف ، بل هو حكم ما لا ينصرف فأما ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك ثمَّ هو باطل بالمضاف وما فيه الألف واللام فإنَّ تقلُّبَهُ أكثر ولا يُسمَّى منصرفاً " . مسائل خلافية : 99 وما بعدها .

¹ - انظر المقتضب : 3 / 255 ، أسرار العربية : 54 ، أوضح المسالك : 4 / 106

شرح ابن عقيل : 2 / 172 .

² - العين : مادة (ص ، ر ، ف) ، اللباب في علل البناء والإعراب : 1 / 72

شرح المفصل : 1 / 57 .